

مع تركيا، الخاضعة لسلطة الجيش الحر، تنشط مافيات التهريب والاتجار بالأسلحة، في حين تنشط في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الجيش السوري النظامي المافيات المصدرة للقطع إلى سوق الآثار. والمؤكد أن النباش جار في كل الأراضي السورية، ولكن يختلف بحسب درجات الأمن والعوز.

والجدير ذكره أن سرقة الآثار ليست جديدة في سوريا، بل هي مشكلة معروفة وتعالج منذ سنين طويلة، وتصل عقوبة القانون السوري على سرقة الآثار والاتجار بها إلى 20 سنة من السجن. ولكن الحرب الدائرة في العراق، وتهريب الآثار العراقية عبر سوريا ولبنان، ضاعفاً كثيراً من قوة القطاع داخل الأراضي السورية، لأنه من المعروف أن مافيا تجارة الآثار تنشط حينما تشتعل الصراعات في الدول المصدرة للآثار، إذ يصل التجار ويحكمون الطوق على الحدود، ويرسلون عملاءهم إلى داخل البلاد. وفي أول أيام الاقتتال تدفع المبالغ الهائلة مقابل قطع أثرية عادية، فيكون ذلك بمثابة طعم وشرك، لكن ما إن تقع فيه الفئات الباحثة عن السيويلة حتى تعود الأسعار إلى الانخفاض ويبدأ نرف القطع. ولائحة المشترين في تهريب الآثار طويلة: تبدأ بالمزارع الذي يبحث عن القطع الأثرية لبييعها في السوق، إلى السمسار الذي يشتريها منه فيحيلها على التاجر المحلي الذي يوصلها بدوره إلى تاجر ثان على اتصال بشبكة التهريب، والأخيرة تعبر بها الحدود إلى التاجر الأكبر في البلد المجاور الذي يقيم الاتصالات بالسمسار الدولي، فيعمل هذا الأخير على إيصالها إلى تاجر أكبر في العواصم الكبرى يكون له ارتباطات سياسية واجتماعية (عالية الشأن). يشتري الأخير القطعة ويعمل على بيعها إما إلى المتاحف، أو لعاشقي جمع التحف الأثرية مباشرة (ويكون لديه زبائنه) أو لصالات عرض تعتبر ذات شأن عال.

كيف نحمي الآثار؟

في ظل هذا الفلتان على الحدود، وتعاضم قدرة التهريب للمقتنيات الأثرية، وعدم تكافؤ جهود الدول المحاذية لسوريا، وفي غياب ضمانات الدول المستوردة للآثار، تصبح المنظمات غير الحكومية والعالمية الملجأ الوحيد للحد من هذا الاتجار. فتطلق منظمة اليونيسكو نداء استغاثة كلما طالت القذائف المواقع الأثرية، وتدرج مواقع التراث العالمي السورية على لائحة المواقع المهددة بهدف حث القوات المتقاتلة على تحييدها، وتنضم إليها كل المنظمات الأخرى. ولكن، بغياب قوات فعلية على الأرض، تبقى تلك النداءات مجرد كلام لا يغير في أرض الواقع. ولكي نصل إلى محافظة حقيقية على الآثار، يجب أن تفرض هذه المنظمات على الدول المستوردة للآثار قوانين صارمة تمنع الاتجار بالآثار. الحل لوقف النرف لا يكون من دول المصدر بل في السوق. يجب الحد من قوة هذه السوق، وتحويل هذه التجارة إلى تجارة غير شرعية، ليس بحسب اتفاقيات اليونيسكو فحسب، بل من خلال سن قوانين موجعة على التجار والسماسرة في دول الاستيراد.

المعلومة التي تصل إلى السلطات غير المتواطئة عن عملية التهريب، فيجري توقيفها. ولكن، ما دام الاتفاق والتسعيرات متفقاً عليها... فالتهريب ساري المفعول».

سطح القمر أو التل الأثري؟

لا إحصاءات رسمية عن حجم السرقة في سوريا، ولكن الصور الجوية قد تكون حالياً الإثبات الوحيد. في معهد الأمم المتحدة لصور الأقمار الاصطناعية، تؤكد المراجع عدم توافر صور للمواقع المنتشرة على نهر الفرات، وخاصة في منطقة الحسكة، ولكن دراسة تفصيلية لصور أقاميا التي تقارن بين عامي 2011 و2012 تبرز تحول التل الأثري إلى مشهد من سطح القمر. فأكثر من 5000 حفرة يصل قطر بعضها إلى مترين أو أكثر انتشرت في الموقع. ويخاف علماء الآثار من أن يكون الأسوأ من ذلك يحصل في موقعي دورا أوربوس وماري. ويؤكد المدير السابق للحفريات الأثرية في سوريا، الدكتور ميشال المقدسي «أن أخباراً وصلت عن انتشار جماعات مسلحة (غير مقاتلة) حول الموقعين الأثريين لحماية العمال المنتشرين على أرضهما، الذين ينشون الموقع بلا انقطاع».

ولكن من يسرق الآثار في سوريا حالياً؟ لكل منطقة شبكة خاصة بها. ففي المناطق الحدودية

يبيعون القطع، أو حتى يهدونها لحمايتهم من السياسيين المحليين الذين يعتبرونها تزيدهم شأنًا؛ فتكون الصفقة مربحة للكل، إلا للبلد المصدر بالطبع. ولكن، بما أن تجارة الآثار هذه تهدف إلى تمويل حرب لها المؤمنين بها، فهي بنظرهم لم تعد غير مشروعة، بل شرعوها، وسهلوا ممراتها.

وبالنسبة إلى طرق التهريب، يقول المقدم سعد إن «خارطة تهريب المنوعات تقسم العالم إلى قسمين: مصدر ومستورد، ويمكن الدول أن تكون مصدرة لبعض المنوعات ومستوردة لأخرى. فلبنان مستورد للأسلحة والسيارات المسروقة ومصدر للآثار والحشيشة. وبالنسبة إلى الآثار السورية فهو ليس وجهة نهائية بل معبر، لذا قد تستخدم طرق التهريب نفسها للقطاعات». ولضمان نجاح عمليات التهريب من هذا الحجم، هناك تواطؤ من داخل الأجهزة الأمنية العاملة على كل حدود الدول، المصدرة والمستوردة في آن واحد. الأمن العام والجمارك هما المعنيان بهذا الموضوع، وتواطؤ بعض من أفرادهم بضمن وصول القطع. وبات هناك تعرفه متفق عليها بين المهربيين والمتواطئين، وتختلف التعرفه بحسب الكمية والحجم والأهمية للقطع المهربة. وعادة تفضح عملية التهريب حينما لا يتم التوافق على التعرفه... فتأتي «الدرّة» أو

المقاتلين للتغيب على الآثار بغية مقايضتها بأسلحة، وهذا ما يؤكد علماء آثار يتابعون وضع السوق عن كثب، بل يذهب أحدهم، وقد طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أبعد من ذلك، فيحدد أن الاتجار «سلاح مقابل الآثار» يتم حالياً، وبشكل مكثف في تركيا وليس في لبنان. فالطرق المؤدية إلى لبنان باتت أرض معارك في أكثر من موقع، في حين أن الحدود مع تركيا مشرعة، والتجار كثر ويتحركون بسهولة كبيرة، والطائرات تنقل البضائع إلى المواقع المختارة». أما عن طرق التهريب فهي كثيرة ومعقدة، فلكل شبكة رجالاتها ومعابرها وأبطالها... ولا يخلط المهربيون البضائع ولا الطرق. كل يعمل في قنواته، هذا ما يؤكد المقدم سعد. بالنسبة إليه، «لكل شبكة تهريب مخططاتها وعملاؤها وعملياتها! وتختلف القنوات بين الدول المصدرة للممنوعات وتلك المستوردة. ففي حين أن لبنان مستورد للأسلحة فهو مصدر للآثار أيضاً. لذا، فالاتجار بالآثار لا يختلط أبداً مع الاتجار بالأسلحة». فتجار السلاح يملكون اتصالات على مختلف الصعيد ولا يخاطرون أبداً بممراتهم للآثار، ولا يقايضون السلاح بالقطع الأثرية لأنهم لن يعملوا على بيعها، فهم يقبضون أموالهم عدداً ونقداً. ولكن من يقايض السلاح بالآثار هم السماسرة والباعة المحليون، الذين

يطلق المهربيون على الفيسفساء اسم «سجادة»، وهكذا نقلت في الباص إلى لبنان



يقايض السماسرة السلاح بالآثار فبيعونها أو حتى يهدونها لحمايتهم من السياسيين المحليين



كشف الخبراء السوريون على القطع للتأكد منها (مروان طحطح)

تهريب ودهم

لا يوجد في لبنان شرطة متخصصة في سرقة الآثار وتهريبها، بل يجري التعامل مع كل معلومة تصل إلى فرع من مؤسسات الأمن على حدة. لكن بما أن سرقة الآثار تعد من الجرائم الدولية، يتولى مكتب السرقات الدولية الملفات التي تعنى بها، لا سيما القطع المعدة للتصدير، أو الآتية إلى لبنان كجهة عبور. قبل أسابيع قليلة نشرت مجلة Sunday Times البريطانية مقالة تشير فيها إلى مركز لبيع قطع أثرية في منطقة الشياح، مار مخايل، وأكدت كاتبة المقال التي انتحلت صفة شار أن القطع أصلية. فما كان من مكتب السرقات الدولية إلا أن اعتبر المقالة بمثابة إخبار، وتم توقيف صاحب المحل ووضعت اليد على كامل المقتنيات.

وفي حين قال صاحب المحل إنه زور هذه القطع وأنه يعرف المصنع، أكد علماء الآثار، من المديرية العامة للآثار، في تقاريرهم صحة القطع المعروضة للبيع وأفادوا أنها رومانية وبيزنطية العهد، وأن قسماً منها مصدره تدمر. وبناءً عليه يقبع التاجر في السجن، والقطع في مخازن المديرية. اللافت أن علماء آثار سوريين، كشفوا على صور القطع، فأكدوا أنها مزورة، لأن التفاصيل المنحوتة عليها غير معروفة في المواقع السورية، كما أن الأشكال الهندسية المعتمدة غير موجودة في ملفات الآثار السورية.